«الصهيونية السياسية» هي نظرية تيار في الحركة الصهيونية، وعلى رأسه هرتسل ونوردو ومن ثم جابوتينسكي، رأى ضرورة، وكشرط مسبق، الحصول على ضمانات قانونية وحقوق سياسية قبل البدء بنقل يهود الى فلسطين واستيطانهم فيها؛ ومن هنا جاء تشديده، وتركيزه، على العامل السياسي؛ في حين رأى اصحاب نظرية «الصهيونية العملية»، مثل احباء صهيون، ومن ثم الزعامة العمالية وعلى رأسها بن غوريون، انه يجب نقل اليهود الى فلسطين واستيطانهم، حتى لو لم تضمن، سلفاً، الحقوق السياسية؛ ومن هنا جاء تشديد هذا التيار على الجانب العملي.

٥ ـ في معرض شرحه للهدف من فرض الانتداب على فلسطين، وقع المؤلف في خطأ في الصياغة، ونتيجة لذلك حملت الجملة التي اوردها معنى من غير المعتقد بأنه اراده ولا يتمشى مع سياق رؤيته. يكتب المؤلف: «وبلغة اخرى، كان الهدف من فرض انتداب واحدة من الامم المتقدمة على بلد ما وتكليفها بحكمه وتنظيمه لفترة معينة، تختلف باختلاف درجة الرقي التي وصل اليها سكان ذلك البلد، هو مساعدة اولئك السكان على التقدم وتحسين احوالهم، حتى يصلوا الى درجة يستطيعون معها الحصول على استقلالهم واقامة حكمهم الوطني. **وهذا ما حدث فعلاً** [التشديد من عندي]، بشكل او بآخر، في نهاية الامر في بلدان كثيرة، منها سوريا ولبنان والعراق، ودول افريقية عدة. غير ان هذه الحال لم تكن هي نفسها بالنسبة الى فلسطين، التي صيغ صك الانتداب عليها بشكل يهدف، أساساً، الى تسهيل اقامة الوطن القومي اليهودي فيها» (ص ٢٩). حسب صياغة المؤلف وتأكيده «هذا ما حدث فعلاً...» يبدو الانتداب ـ وهو احتلال بلباس جديد يستهدف، في المقام الاول، نهب ثروات البلدان المنتدبة ـ عملاً انسانياً تقدمياً، تتبرع بالقيام به دولة ما، لوجه الله، لانتشال دولة اخرى من براثن التخلف، والارتقاء بها الى مضمار الحضارة الانسانية، وصولاً بها الى «الحكم الوطني». والحقيقة ان شيئاً من هذا لم يحدث، لا بهذا الشكل، ولا بذاك، وانما الذي حدث هو مناهضة الدولة المنتدبة لكل توجه شعبي وطني يهدف الوصول الى الحكم الوطني. وهذا ما حدث فعلاً لجميع الدول التي ابتليت بالانتداب.

ويبدو ان التوفيق لم يحالف المؤلف في صوغ هذه الجملة التي اعقبت مقتبسات من بنود الانتداب. ومن الواضح انه اراد التأكيد على اختلاف الهدف بين بنود صك الانتداب على فلسطين وبنود الانتداب على سوريا والعراق ودول اخرى؛ ذلك ان الهدف من فرض الانتداب على سوريا والعراق يتمثل في اقتسام الغنائم بين فرنسا وبريطانيا الى حين تطور الحركة الوطنية فيهما، ووصولها الى الدرجة التي يمكن من خلالها فرض الحكم الوطني محل الانتداب، في حين كان الهدف من الانتداب على فلسطين، الى جانب تلبية المطامع الاستعمارية البريطانية، تسهيل اقامة المشروع الصهيوني. بهذه الصيغة يستقيم المعنى الذي أراده المؤلف، وينسجم مع سياق رؤيته في كتابه.

٧ ـ عند اختتام الفصل الاول، وفي مجال استخلاص مواقف الاطراف، نجد من الصعب، موضوعياً واكاديمياً، التمشي مع المؤلف في رسمه للموقف الفلسطيني؛ ففي معرض تلخيصه لمواقف اطراف الصراع (ص ٦٨ و ٦٩) في الفترة الواقعة بين ١٩١٨ ـ ١٩٢٣، ذكر المؤلف ان البريطانيين اصروا على تنفيذ سياسة وعد بلفور، وذلك بهدف «تأمين مصالحهم عن طريق كسب ود اليهود والصهيونيين من جهة، وحملهم على التمسك ببريطانيا للابقاء على سيطرتها على فلسطين، من جهة اخرى، لكي يستطيعوا اقامة الوطن القومي في كنفها». وفي ما يتعلق بموقفهم من المطالب العربية، فلم يكونوا على استعداد للاستجابة بشأن «منحهم الاستقلال والحكم الذاتي». وزج الكاتب جملة ضمن هذا السياق، وحشرها في سياق لا تتلاءم واياه، وهي: «... بينما لا يدرك الفلسطينيون، من ناحيتهم، ان موازين القوى العالمية آنذاك لم تكن تسمح لهم ولا تساعدهم على تحقيق اي من تلك الطلبات » أي «الاستقلال والحكم الذاتي».

وعند انتقاله الى تلخيص موقف الطرف الثاني من الصراع، اي الطرف الفلسطيني، يلحظ القارىء، وخلافاً للصورة الواضحة والمستفيضة التي عرضها في سياق البحث، تشوشاً واضحاً في الاستخلاص، اذ يذكر: «اما الزعماء الفلسطينيون من ابناء العائلات الكبيرة والوجهاء والتجار وبعض المثقفين، فلم يقدروا عمق المتغيرات الدولية التي نشأت اثر انتهاء الحرب العالمية حق قدرها، وراحوا يتحدثون عن حق تقرير المصير والاستقلال والوحدة العربية، في وقت لم يكن فيه احد على استعداد لسماعهم، من جهة، ولم يكن لديهم، ولو نزر يسير من القوة الضرورية لتحقيق هذه المطالب او بعضها، من جهة اخرى». ويحاول استكمال رسم الصورة: «... لم يكن